-1- "الطريق الطويل والصعب إلى الديمقراطية"

بقلم أبو المعاطى أبو النجا

من مفارقات التاريخ أن تجيئ نهضة مصر في العصر الحديث على يد محمد على الذى كان مجرد وال للدولة العثمانية على مصر دون أن يمتلك دستورا يسترشد به ، أو نظاماً ديمقراطيا يسدد خطاه، ونترك للمؤرخين وللباحثين في صعود وهبوط الأمم مهمة شرح هذه المفارقة، ومهمة الفصل في مسائل أخرى مثل هل كانت هذه أول نهضة لمصر في العصر الحديث أم كانت هناك بذور سابقة لنهضة على أسس مختلفة في أواخر عصر الدولة العثمانية أجهضتها الحملة الفرنسية على مصر التى سبقت ظهور محمد على بقليل؟

فحسبنا في هذا المقال ونحن لا نزال نعيش بعد ثورة 25 يناير سنة 2011م في حمى الشعور بأن الديمقراطية على الأبواب والنوافذ - أن نلقي بنظرة طائر على الطريق الطويل والصعب لمسيرة الحلم والبحث عن الديمقراطية في القرن الماضي، فلعل مثل هذه النظرة أن تنقذنا من الوقوع فى تبسيط الأمور أو تهويلها!

يمكن القول بأن أول دستور حقيقي عرفته مصر في القرن الماضي كان دستور شريف باشا الذى جاء استجابة للثورة العرابية والذى ذهب بذهابها بعد هزيمة العرابيين في التل الكبير أمام الجيش الإنجليزى، الذى ظل جاثما على مصر حتى انفجر المصريون فى ثورة سنة 1919 مما أدى إلى رفع الحماية الإنجليزية، والحصول على دستور سنة 1923 الذى كان يمثل أول بشائر الديمقراطية في الحياة السياسية المصرية، ومع أنه كان دستورا ليبراليا بامتياز فدعونا نبصر ما الذى أفادته مصر من هذه الليبرالية وهى لا تزال تحت الاحتلال بالرغم من رفع الحماية، لم يستفد من هذه الليبرالية سوى النخبة المصرية التى كانت تتداول السلطة آنذاك ، صحيح أن هذه النخبة ضمت بعض الموهوبين من أبناء فقراء الريف مثل طه حسين وعباس العقاد والمازنى، ومن أبناء العائلات الفنية في الريف أو في المدن مثل أحمد لطفي السيد ومحمد حسين هيكل وتوفيق الحكيم ومصطفي وعلى عبد الرازق، وصحيح أن هؤلاء أسهموا في وضع الأساس لنهضة فكرية وثقافية عالية، وفتحوا نوافذ المجتمع على العالم الحديث حين أنشأوا أول جامعة أهلية في مصر، ودخلوا في حوار خجول مع الدنيا الجديدة، ولكن ذلك كله بقي على السطح، وفي الواجهة، أما قلب المجتمع في أعماق ريف الدلتا والصعيد بقية الـ 19 مليونا (تعداد مصر آنذاك) بعد أن تحذف منهم بضع مئات الألوف، فقد كانوا هم من يغرقون في مثلث الجهل والفقر والمرض، الذى تعد حكومات النخبة في كل دورة حكم أن تقضي عليه دون جدوى، وهى الحكومات التى كانت من مشاريعها القومية مشروعات لمكافحة الحفاء والبلهارسيا، وكانت هذه النخبة قد تركت قلب المجتمع الفارق في ظلام الجهل والفقر والمرض لجمعية صغيرة ظلت تكبر ربما دون أن تشعر بها هذه النخبة أسمها جماعة الإخوان المسلمين ، كانت هى التى ظلت تتواصل معه، بما تملك من معارف دينية وتراثية ، وبما تقدم من عون ومساعدة لمن يحتاجون وما أكثرهم ، ومن المفارقات التى تحتاج إلى تأمل، أن هذا المشهد الذى نلاحظه في بداية القرن سيظل سارى المفعول إلى نهايته، ونعنى به عجز

النخبة من المثقفين عن التواصل مع قلب المجتمع الغارق في الجهل والفقر والمرض ونجاح جمعية الإخوان المسلمين بالرغم من تقلب الأحوال والظروف من حولها في التواصل مع هذا القلب وشعورها بامتلاكه، ربما كانت رؤية جمال عبد الناصر لهذا المجتمع على هذا النحو هي التى ألهمته في مرحلة تالية بعد نجاحه مع رفاقه في إنجاز ثورة 23 يوليو سنة 1952 أن يصف هذا المجتمع بأنه مجتمع "النصف في المائة" ، أى أن نصف في المائة من السكان يمتلك كل مصادر الثروة في مصر ومعظمها يتمثل في الأرض الزراعية وبقيتها في مصانع الغزل والنسيج وحلج الأقطان وصناعات الزجاج والخشب . إلخ أما الـ 99.5% من السكان فلا يملكون سو قوة عملهم في الأرض أو في المصانع، وهى التى جعلته يدرك أن الحرية التى يمنحها دستور 1923، والتى أتاحت لنائب مثل محمد خطاب في البرلمان أن يطالب بتحديد ملكية الأرض الزراعية للفرد بخمسين فدان، دون أن يغير ذلك أدني شئ على أرض الواقع، هى في نهاية الأمر حرية جوفاء لا تقدر على تغيير واقع بهذه الغلظة والصلابة والقسوة، وأن ذلك كله كان وراء اتخاذ ثورة 23 يوليو بعد أسابيع من وقوعها لقانون الإصلاح الزراعي الذى يحدد أقصي ملكية للفرد بمائتى فدان، ولكنه هنا كان قانونا واجب النفاذ تصدره ثورة تملك قوة الدولة ، هل كان يفكر جمال عبدالناصر ورفاقه ويدركون أنهم بمثل هذا القرار يصلون لأول مرة إلى قلب المجتمع الذى كانت تنفرد به جماعة الإخوان المسلمين ومع أنهم كانوا بالسبق بهذا القرار يعيدون ترتيب أولويات مبادئ ثورة يوليو ، فقد كان التحرر من الاستعمار في أولها (كانت مصر لا تزال تحت الاحتلال) فهل كانوا يدركون أيضا أن مثل هذا القرار سوف يمثل أكبر دعم لهم وهم يفاوضون الإنجليز للجلاء عن مصر بعد 70 عاما من الاحتلال، الأمر المؤكد هنا والذى كان شائعا وذائعا في أدبيات هذه المرحلة، أن هذا القرار بتحديد الملكية لم يكن فقط من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وكانت الهدف الثاني من أهداف الثورة، بل من أجل توفير دعم حقيقي للديمقراطية ، وشاعت آنذاك فكرة الديمقراطية الاجتماعية ، كبديل للديمقراطية الليبرالية التى لم يعد من الممكن التعويل عليها ، فقد كان جيلنا كله آنذاك ، وكنا في صدر الشباب نعتقد أن الفلاح الذى يمتلك الأرض التى يزرعها هو وحده القادر على أن يختار في مجلس الأمة المرشح الذى يرى أنه قادر على تحقيق مصالح مواطنيه، أما الفلاح الذى يعمل في أرض الإقطاعي فلن يختار غير من يرشحه مالك الأرض التى يعمل بها، كنا شديدى الثقة بهذه الفكرة ، ولكنها لم تتطور بالصورة التى كنا نأمل بها، ومن المؤكد أنها تحتاج إلى من يدرس بشكل موضوعى ما آلت إليه، وهل أسهمت بحق في تأكيد حرية الفلاح، أم في تأكيد أستبداد سلطة حكومة الثورة وإحكام قبضتها على كل شئ بعد أن أصبح البرلمان يتكون 50% من أعضائه من العمال والفلاحين، لا نريد أن نقفز إلى أية إجابة، نريد فقط أن نعاود التأمل في بقية ملامح الصورة في المشهد التاريخى، فالديمقراطية في جوهرها تقوم على فكرة أن المجتمع - أى مجتمع- يتكون من مجموعات من القوى الاجتماعية التى لكل واحدة منها مصالح قد تتفق أو تختلف أو تتشابك مع مصالح غيرها من القوى، وأن البحث الدائم عن أفضل الطرق لتحقيق هذه المصالح من خلال مؤسسات تشريعية وقضائية وتنفيذية هو الهدف النهائى لأى ديمقراطية!

فى هذه الفترة من المرحلة الناصرية، كانت القوى الاجتماعية تتمثل في الملاك القدامي الذين بقي لكل واحد منهم مائتا فدان والمنتفعون الجدد من قانون الإصلاح الزراعي، والرأسمالية الوطنية من كبار التجار وأصحاب المصانع والبنوك، وكانت القوى السياسية الموجودة في المجتمع هى الأحزاب التى تم إلغاؤها، ولم يبق منها سوى جماعة الإخوان المسلمين، ومجموعات اليسار المصرى التى كانت تعمل تحت الأرض وتضم نخبا من المثقفين وقيادات العمال، وهى قوى عرفت أوقات خلاف مع الثورة وأوقات وئام فهل كان هذا الخلاف أو الوئام يرجع إلى توافق تمليه مصالح مشتركة آنيه أو مرحلية وينهيه تعارض طارئ على هذه المصالح؟!

أم أن الخلاف أصيل وجذرى، لأن الطبيعة الخاصة لهاتين الجماعتين هى أن كل واحدة منهما تمتلك رؤية شمولية للكون والحياة والمجتمع تختلف بطبيعة تكوينها عن الفكرة الديمقراطية التى تدور حول مصالح اجتماعية محددة يمكن التفاوض حول أفضل السبل لتحقيقها فهي بطبيعتها نسبيه ومتغيره ومتجددة أما أصحاب الرؤى الشمولية والعقائدية للكون والحياة والمجتمع فإنهم في الغالب يكونون أسرى رؤاهم وعقائدهم التى لا تقبل التكيف بسهولة مع متغيرات الحياة والواقع!

وهذا سؤال لا نملك إجابة جاهزة عليه، ولكن نرى أن يستحق التفكير فيه !! نكتفي بهذا القدر عن المرحلة الناصرية لأن نجاح مصر بعد ذلك في تأميم قناة السويس، والخروج بسلام من العدوان الثلاثي جعل من عبد الناصر زعيما تتطلع إليه الأنظار في العالم العربي، وتقدمت فكرة الوحدة العربية، وتأخرت أو تأجلت إلى حين فكرة الديمقراطية في الوطن الواحد ! **وللحديث بقية**